الباب اسم لجملة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسائل غالبا وتفيد بحسب نوعها من العلوم كان يقال ابواب نحوية كما هنا او فقهية او غير ذلك هو على حذف مضاف هو على حذف مضافين اي اسم لدال الجملة الخ والحاصل ان الباب حقيقة في الاجسام كباب المسجد وباب الدار مجاز في غيرها اي في المعاني كباب المعرب والمبني قال الشيخ ابو بكر الشنواني عقب قوله والباب ما يدخل منه الى غيره ما نصه تسمى مبتدأ كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه او بمعنى المبوب انتهى ومن المجاز قولهم في نبينا صلى الله عليه وسلم باب الله قال سيدي محمد البكري وانت باب الله اي امرئ اتاه من غيرك لا يدخل فان قلت اسماؤه صلى الله عليه وسلم كاسماء الله توقيفية قلت قد ورد ذلك واصله باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فهو واوي لقولهم في الجمع ابواب وفي التصغير بويب وفي الفعل بوبت وفيه الغز بعضهم فقال ٭ وما شيء حقيقته مجاز ٭ واوله واخره سواء ٭ وفيه صحة وبه اعتلال ٭ له الاعراب حقا والبناء ٭ وقال اخر وفيه تورية ما واقف في المخرج ٭ ينذهب طورا ويجي ٭ لست اخاف شره ٭ ما لم يكن مرتج ٭ واضافة باب الى شرح من اضافة الدال الى المدلول اي هذا باب دال على شرح المعرب الخ اي دال على حقيقة المعرب والمبني واقسامهما لانه يتكلم في هذا الباب على حقيقتهما واقسامهما **فائدة** قال الزمخشري تبويب الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في آخر كان انشط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القرآن سورا قال السيد عيسى الصفوي ولانه اسهل في وجدان المسائل والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لزم تذكر المسائل منتشرة انتهى **قوله** شرح المعرب وشرح المبني اي من الاسم والفعل لذكره في هذا الباب المعرب والمبني منهما فذكر اولا المعرب والمبني من الاسم ثم ذكر بعده المعرب والمبني من الفعل وعقد له فصلا مستقلا والمعرب والمبني اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا او يقال ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق منه بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم المعرب والمبني على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف اولا قابل الاعراب وغير قابله تاتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين اولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره وهذا الجواب احسن الاول قاله سم فتامله فانه في غاية الرقة والنفاسة وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال **قوله** الاسم ال فيه للعهد الذكري اي الاسم الذي هو احد اقسام الكلمة ثم انقسام الاسم الى الضربين الآتيين انما هو بعد التركيب لا واما قبل التركيب فقسم ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها ليست عاملة ولا معمولة ~~[illegible]~~ **قوله** ضربان الضرب والنوع والقسم بمعنى قاله في الفوائد وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء الى ما هو اعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص مطلقا من المقسم انتهى واشار المص بقوله ضربان الى ان في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة الناظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم غير الشيئين ومنه شيء آخر لم يذكره وانحصار الاسم في هذين الضربين هو الاصح ومقابله ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني بل هو قسم ثالث موقوف والمعتمد انه معرب وتقدم ايضا ان الاسماء قبل التركيب فيها مذهبان احدهما انها لا معربة ولا مبنية [illegible] وثانيهما انها مبنية **قوله** وهو الاصل اي الغالب والراجح في نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاصالة والفرعية في الانواع على ان ذلك في الانواع المنطقية لا مطلقا وصح عموم قولهم الاصل في الاسماء الاعراب وسقط ما قيل انه يخرج منه صنفان اسماء الاصوات لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كلمات في الاصل والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها الحروف المحكية الا الفظة لا لعدم امكان النطق بالالف الساكنة وانما كان الاصل في الاسم الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره فان قيل لم حكمتم بان المعرب هو الاصل مع ان اصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فكان يقتضي ان الاصل البناء قلنا ان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالفة لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعي **قوله** ويسمى اي الاسم المعرب متمكنا واعلم ان الاسم قسمان متمكن وهو المعرب وغير متمكن وهو المبني والمتمكن قسمان متمكن امكن وهو المعرب المنصرف ومتمكن غير امكن وهو المعرب غير المنصرف فالجملة ثلاثة متمكن امكن وهو المنصرف ومتمكن غير امكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا امكن وهو المبني واعترض ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قياس جار على القاعدة **قوله** وانما يبنى انما اداة حصر يعني ان علة بناء الاسم منحصرة في مشابهة الحرف **قوله** يبنى اي وجوبا فلا يرد على المص ما ذكره في باب الاضافة من ان من اسباب البناء الاضافة الى مبني لانها مجوزة وح فالاسم معرب ومبني وجوبا لشبهه من الحروف ومبني جوازا لغير شبه من الحروف كما تقدم بل يكون الكلام ~~[illegible]~~ ويصير المعنى والاسم منه معرب ومبني وجوبا ومنه غير ذلك وهو المبني جوازا وهو غير مذكور فتامل **قوله** اذا اشبه الحرف فاعترض بان هذا يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لم تتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبهه وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات وانما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود واجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم اللاحق بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم اولا من غير نظر الى حكمه من اعراب او بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وايضا يجوز ان يكون بناء الاسم لشبهه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما دبره في عقله بان يكون تعقل اولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفي في بناء الاسم لشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف

اذ ليس هنا قسم ثالث

يسمى خصيصا مو